



أرباح العاملين بالمصرف العربي تخضع للضريبة على المرتبات

الرئيس الملمه .. لا نزيد

لأنه ان الحريات من أهم مطالب الناس العاملين .. البعض قد يعترض على ذلك .. لسان حاله يقول .. يا عم .. الناس تريد ان تاكل وتشبع ..

والذين يقولون كل هذا الكلام يغفلون اولاد البلد .. صحيح ان الناس العاملين يكرهون .. شرقة الصلاوات .. ولكنهم في نفس الوقت يرفضون من يتصور ان الجاهل لا هم لها سوى إشباع بطنها ..

اتهم بإفلاقه دولة ولا تسري عليه القوانين المنظمة للمصارف في الدول الأعضاء .. والمصارف ان المرتبات والأرباح وكافة المزايا المالية للعاملين به تعفى من الضرائب والرسوم والنفقات المستندة على القسوى ..

جاء في فتوى مجلس الدولة ان مصلحة الضرائب لها الحق في الاطلاع على كافة الوافق التي تشمل صرف الأرباح للعاملين كل عام .. وذلك للتحقق من تنفيذ الإحتكام الضريبة بالندسة ..

مجلس الدولة الذي خضعوا للإرهاب التي يتلقاها العاملون بالمصرف العربي .. الدويل للضريبة على المرتبات .. أكد المجلس حق مصلحة الضرائب في الاطلاع على قرارات ومخالفات الجمعية العمومية للمصرف في الحدود اللازمة لفرض ضريبة المرتبات .. وكان المصرف يرى انه



شكوى

لجنة لدراسة وأعضاء شركات القطاع العام

واحدة .. سواء كانت شركة مساهمة أو شركة استثمار .. وتساهل مجلس الدولة .. كيف يكون رئيس شركة قطاع عام عضوا في شركة استثمار منافسة لشركته

اعضاء السلك التجاري يطعنون في قرارات وزير الاقتصاد

كتب محمد الشريبي:

تتعرض محكمة القضاء الإداري لدعوى اقامها احد اعضاء السلك التجاري للطعن في قرارات الدكتور مصطفى السيد وزير الاقتصاد .. قال العضو ان هذه القرارات تخالف القانون رقم ٤٥ لسنة ٨٢ الخاص بالقانون التجاري ..

كانت قرارات وزير الاقتصاد الخاصة بتفويضات اعضاء السلك التجاري قد قوبلت بالرفض بين رجال السلك التجاري لرؤسائه قطاع التجارة بوزارة الاقتصاد لرؤسائه القطاع التجاري .. وهو ليس عضوا بالسلك .. ويرى رجال السلك التجاري ان قرارات وزير الاقتصاد تخالف القانون رقم ٤٥ لسنة ٨٢ الخاص بالقانون التجاري ..

د. مصطفى السيد

الوزير الذي اثر اعضاء السلك التجاري قراره بتفويض رئيس قطاع التجارة بوزارة الاقتصاد لرؤسائه القطاع التجاري .. وهو ليس عضوا بالسلك .. ويرى رجال السلك التجاري ان قرارات وزير الاقتصاد تخالف القانون رقم ٤٥ لسنة ٨٢ الخاص بالقانون التجاري ..

كانت قرارات وزير الاقتصاد الخاصة بتفويضات اعضاء السلك التجاري قد قوبلت بالرفض بين رجال السلك التجاري لرؤسائه قطاع التجارة بوزارة الاقتصاد لرؤسائه القطاع التجاري .. وهو ليس عضوا بالسلك .. ويرى رجال السلك التجاري ان قرارات وزير الاقتصاد تخالف القانون رقم ٤٥ لسنة ٨٢ الخاص بالقانون التجاري ..

من قتل عبد الناصر؟ سؤال من وفدي لوزير العدل

دعوى لاعتقاله ٢٧ شهرا

دعوى لاعتقاله ٢٧ شهرا بعد جناية الزعيم النحاس

دعوى لاعتقاله ٢٧ شهرا بعد جناية الزعيم النحاس

دعوى لاعتقاله ٢٧ شهرا بعد جناية الزعيم النحاس

وزارة الصحة ضحكت على مجلس الدولة .. وكيل الوزارة يوقع عقدا مع شركة أمريكية يخالف القوانين المصرية

كما لاحظ مجلس الدولة .. ان المادة السابعة من العقد وضعت حدا أقصى لمسئولية الشركة عن الضائر التي تصيب المصريين او ممتلكاتهم من وراء إخطالهم في عملية التركيب ويرى المجلس ان هذا الحد الأقصى بحيث تصيب الشركة ملتزمة بتعويض الأضرار الناشئة عن فعلها الخاطيء بدون حدود .. كما لاحظ المجلس ان الشركة وبمضيها معقون من الضرائب .. وهذا امتياز للأجانب بين المصريين ما يد أمرا فبخسنا ويجب ان نأخذ بحسب تخضع الأجانب للمصريين بعد ان يرضى مصر لقوانينها واخيرا قال مجلس الدولة ان العقد يعطى حقا فلهذا لينة التنمية الأمريكية وهي ليست طرفا في العقد وهذا وضع شاذ

مهندس يطالب الجمهورية بتعويض ١٠٠ ألف جنيه

تتعرض محكمة جناح الإرتبة يوم ١٥ أكتوبر القادم جناية قذف وسب اقامها المهندس عبد المجيد محمد إبراهيم الفادى ضد جريدة الجمهورية .. قال المهندس في دعواه ان الجريدة نشرت خبرا كاذبا عنه والاقوم وان اساس من الصحة ان الحقيقة وان نشر الخبر كان محاولة من الجريدة لأحد خصومه ليعرض للتشهير والإساءة لشخصه بل في صورته أمام عائلته في مصر والدول العربية .. وطالب المهندس مبلغ ١٠٠ ألف جنيه على سبيل التعويض .. كانت جريدة الجمهورية قد نشرت في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ يونيو الماضي خبرا عن أحقية المهندس عبد المجيد محمد إبراهيم في مجلس تاديب

وقال مجلس الدولة ان العقد وقعته وكيل أول الوزارة ما يخالف القانون لأنه لا يحمل تلويز من الوزير وذلك وتسلع المجلس من التفتت الى سلطة توقيع العقد دلا من الوزير

معد موعد مسابقة لجنة الحريات لآخر سبتمبر

الصفحة الثانية

معد موعد مسابقة لجنة الحريات لآخر سبتمبر

لجنة الفتوى ترفض مراجعة عقد تحطيط القاهرة الكبرى

وتقرر: العقد يتضمن إهانة الى مصر

كتب مصطفى خالد:

رفض مجلس الدولة مراجعة العقد المبرم بين الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمجموعة الفرنسية .. لتخطيط القاهرة الكبرى بين المجلس لتخطيط الحكومة للحد من الجانب الفرنسي بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الدولة يبلغ قيمة العقد ٢٠ مليون ونصف مليون فرنك فرنسي أي ما يعادل حوالي نصف مليون جنيه مصري

وكانت اللجنة الانتخابية للفترة برئاسة المستشار د. رشدي شحاته رئيس المجلس الدولة وسكرتيرها عام مختار .. قد استعرضت العقد في أكثر من جلسة وأخذت بعض التعديلات عليه وطالبت اللجنة رأي طرفي العقد في التعديلات ردت الهيئة العامة للتخطيط العمراني على مجلس الدولة بان العقد انتهت منه في ٢٠ أبريل الماضي وأنه قد تم تنفيذه فعلا

رفضت اللجنة العقد .. وأبقت عددا من الملاحظات منها ..

- ١- لم يتضمن العقد ما قبل جولة التحصيل التي يراها مجلس الدولة
- ٢- ليس الجانب الفرنسي أو عنوان في مصر لمخاطبته عليه .. مما يتعارض مع قانون ولاتمة المناقصات والمزايدات
- ٣- غير مصرح للجانب الاستشاري الفني الفرنسي بمزاولة المهنة من قابة المتخصصين مما يتعارض مع قانون

وزير الداخلية يعد ضوابط لنشاط مباحث أمن الدولة

الدكتور صبحي يؤيد «العصفورة»

الدكتور صبحي عبد الحكيمة رئيس مجلس الشورى يؤيد «العصفورة»

الدكتور صبحي عبد الحكيمة رئيس مجلس الشورى يؤيد «العصفورة»

وزير الداخلية يعد ضوابط لنشاط مباحث أمن الدولة

الدكتور صبحي يؤيد «العصفورة»

الدكتور صبحي عبد الحكيمة رئيس مجلس الشورى يؤيد «العصفورة»

وزير الداخلية يعد ضوابط لنشاط مباحث أمن الدولة

الدكتور صبحي يؤيد «العصفورة»

الدكتور صبحي عبد الحكيمة رئيس مجلس الشورى يؤيد «العصفورة»

وزير الداخلية يعد ضوابط لنشاط مباحث أمن الدولة

الدكتور صبحي يؤيد «العصفورة»

الدكتور صبحي عبد الحكيمة رئيس مجلس الشورى يؤيد «العصفورة»

وزير الداخلية يعد ضوابط لنشاط مباحث أمن الدولة

الدكتور صبحي يؤيد «العصفورة»

الدكتور صبحي عبد الحكيمة رئيس مجلس الشورى يؤيد «العصفورة»

وزير الداخلية يعد ضوابط لنشاط مباحث أمن الدولة

الدكتور صبحي يؤيد «العصفورة»

الدكتور صبحي عبد الحكيمة رئيس مجلس الشورى يؤيد «العصفورة»

وزير الداخلية يعد ضوابط لنشاط مباحث أمن الدولة

الدكتور صبحي يؤيد «العصفورة»

الدكتور صبحي عبد الحكيمة رئيس مجلس الشورى يؤيد «العصفورة»

وزير الداخلية يعد ضوابط لنشاط مباحث أمن الدولة

الدكتور صبحي يؤيد «العصفورة»

